

# الإحصاء: ٣٠٠,٨% ارتفاعاً في قيمة الاستثمارات الإماراتية

بمصر خلال ٢٠٢٢/٢٠٢١

## البوم السابع

الإثنين ١٨ سبتمبر ٢٠٢٣

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن ارتفاع قيمة الاستثمارات الإماراتية في مصر لتصل إلى ٥.٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ مقابل ١.٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بزيادة بلغت ٤.٣ مليار دولار، ونسبة ارتفاع قدرها ٣٠٠.٨%.

وأشار الإحصاء إلى ارتفاع قيمة التبادل التجاري بين مصر والإمارات لتصل إلى ٤.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٤.٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٢.٥%، حيث سجلت قيمة الصادرات المصرية إلى الإمارات لتسجل ١.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ١.٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ١٠.٦%، وبلغت قيمة الواردات المصرية من الإمارات لتصل إلى ٢.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢ مقابل ٣ مليارات دولار خلال عام ٢٠٢١ بنسبة انخفاض قدرها ٢.٣%.

### أهم مجموعات سلعية صدرتها مصر إلى الإمارات خلال عام ٢٠٢٢

- ١- لؤلؤ وأحجار كريمة وحلي بقيمة ٨٤٠.٥ مليون دولار.
- ٢- آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها بقيمة ٢٤٢.٢ مليون دولار.
- ٣- ملابس بقيمة ١٨٣.٦ مليون دولار.
- ٤- فواكه بقيمة ٩٣.٣ مليون دولار.
- ٥- خضر ونباتات بقيمة ٦٩.٢ مليون دولار.

### أهم مجموعات سلعية استوردتها مصر من الإمارات خلال عام ٢٠٢٢

- ١- الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ٨١٠.٢ مليون دولار.
- ٢- لدائن ومصنوعاتها بقيمة ٥٨٢.٧ مليون دولار.
- ٣- لؤلؤ وأحجار كريمة بقيمة ٢٥٤.٨ مليون دولار.
- ٤- نحاس ومصنوعاته بقيمة ٢٤٧.٢ مليون دولار.
- ٥- أسماك بقيمة ١٥٥.٧ مليون دولار.

وبلغت قيمة تحويلات المصريين العاملين بالإمارات ٣.٥ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ مقابل ٣,٤ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ١.٤%، بينما بلغت قيمة تحويلات الإماراتيين العاملين في مصر ٣٥.٨ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ مقابل ٣٩.١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ بنسبة انخفاض قدرها ٨.٤%.

ليس هذا فحسب، بل إن وكالة «فيتش سوليوشونز» توقعت في تقرير لها «استمرار معدل التضخم السنوي بمصر في الارتفاع، ليصل إلى ذروته عند ٤١% تقريبا في أكتوبر المقبل، وذلك بسبب ضعف العملة واختناقات العرض وزيادة الأسعار المحددة إداريا»

إذن التغيير المنشود في الاستحقاق الرئاسي المقبل، أصبح ملحا ومطلوبا على وجه السرعة، للتعامل مع التحديات الكبيرة التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، وحتى لا تتحول إلى أزمات معقدة ومستحكمة، يمكن حال استمرارها مزيدا من الوقت، وضع حاضر ومستقبل البلاد على حافة الخطر

لكن هذا التغيير حتى يتحقق على أرض الواقع، لابد من توفير المناخ الملائم له، والمتمثل أساسا في رد الاعتبار للسياسة التي جرى إبعادها عن المشهد خلال السنوات الماضية، تحت مبررات قد تكون مقبولة في وقتها مثل الحرب على الإرهاب وإعادة بناء الدولة، وتفعيل تعاطيها مع قضايا الشأن العام والاشتباك مع مشاكله وهمومه، وعدم النظر إليها باعتبارها ترفا لا تحتاجه البلاد، وهو ما ساهم في الوصول إلى هذا الوضع الصعب والمعقد الذي نواجهه في الظرف الراهن

صحيح أن هناك خطوات تمت في الآونة الأخيرة، أعادت - إلى حد ما - الاعتبار والحضور للسياسة، مثل جلسات الحوار الوطني التي ضمت أصواتا معارضة من مختلف التيارات، وأتيحت لها الفرصة للتعبير عن مواقفها وتوجهاتها ورؤيتها تجاه العديد من قضايا الشأن العام، ومن المأمول أن ترتقى النتائج والمخرجات التي ستنمخض عن هذا الحوار إلى مستوى التطلعات الشعبية، حتى تتناسب مع حجم التحديات الهائلة التي تفرض نفسها حاليا أو مستقبلا، والبناء على ما يتحقق، للوصول إلى توافق وطني جديد، يساعد على عبور هذه المرحلة الصعبة من عمر الوطن

إعادة الاعتبار للسياسة، ورفع القيود على حرية الرأي والتعبير طالما كانت في إطار القانون، ولا تعرض على العنف أو تثير الفتن بين فئات المجتمع، وإجراء انتخابات رئاسية تنافسية حقيقية تتوفر فيها ضمانات النزاهة والشفافية والمصادقية، لن يحقق فقط التغيير المنشود الذي يتطلع إليه المصريون، ولكنه ينزع أيضا فتيل انفجار يراهن كارهى هذا الوطن على حدوثه في مقبل الأيام، بسبب تصاعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تضغط على مفاصل وأعصاب البلاد في الوقت الحاضر.